القائم مترئسا جلسة مجلس الأمة أمس

جانب من الجلسة (تصوير: صالح محمد)

الغانم :الوقت لم يسعفنا للانتهاء من التقارير وسنصوت عليها بإحالتها إلى النيابة أو ديوان المحاسبة

النصاب طيّر التصويت على «تقارير لجان

رئيس المجلس: أنجزنا قوانين مهمة في الجلسات الماضية ومنها تنظيم جمع السلاح وقانون إنشاء محكمة الأسرة

جلسة خاصة حتى يجيب الوزراء المختصون عن أسباب تأخر وضع اللائحة الداخلية لبعض القوانين

كتب
عمر الرشيدي
ومصطفى كامل

ناقش مجلس الامة في جلسته التكميلية أمس مجموعة من تقارير لجان التحقيق البرلمانية والمدرجة على البند السابع في جدول اعماله دون ان يتخذ قرار بشانها على ان يستانف مناقشتها في جلسة 10 فبراير المقبل.

واشاد رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم بما انجزه المجلس من قوانين عدة في الجلسات الثلاث الماضية ومنها قانون تنظيم جمع السلاح والذخائر والمفرقعات وقانون انشاء محكمة الاسرة.

وقال الرئيس الغانم في تصريح للصحافيين عقب رفع جلسة المجلس التكميلية أمس ان المجلس اقر قوانين تنظيم جمع السلاح والذخائر والمفرقعات واضافة مادة الى القانون رقم 32 لسنة 1967 بشان الجيش الى جانب قانون انشاء محكمة الاسرة الذي يعتبر من القوانين المهمة اضافة الى مناقشة تقارير لجان المجلس المدرجة على جدول الاعمال.

واضاف ان المجلس ناقش البند السابع الذي يتعلق بطلب مناقشة عشرة تقارير من لجان تحقيق ولجنة حماية الاموال العامة البرلمانية موضحا ان هناك تقارير لم يتخذ بشانها اي اجراء منذ عام 2011 وهذا العدد من التقارير يحتاج الى فترة زمنية طويلة لابداء الراي فيها.

وافاد بانه كان من المتوقع الانتهاء من التصويت عليها أمس لكن لم يسعفنا الوقت للانتهاء منها مشيرا الى انه سيتم استكمال هذا البند في بداية الجلسة التي ستعقد في تاريخ 10 فبراير المقبل.

وذكر انه في جلسة 10 فبراير سيتم الانتهاء من البند السابع من خلال التصويت على كل هذه التقارير باحالتها الى النيابة العامة او ديوان المحاسبة او الى مايراه المجلس ثم سيتم الانتقال الى البند العاشر المتعلق بتقارير ديوان المحاسبة والانتهاء من التصويت منها لافتا الى ان التاخير في البت بهذه التقارير مدة اسبوعين ليس بمشكلة حيث ان بعض التقارير تاخرت اكثر من ثلاث سنوات.

وتقدم الرئيس الغانم بالشكر لنواب المجلس لقيامهم بالدفع بالانتهاء من هذه التقارير حتى يكون هناك قرارات فعلية على ارض الواقع.

وقال ان هناك طلبا قدم الى مكتب المجلس يتعلق بتخصيص جزء من احدى الجلسات او بعقد جلسة خاصة بشان مناقشة القوانين التي تم الانتهاء منها

وزير الدفاع: نثمن إقرار نواب المجلس لقانون تمديد سن العسكريين إلى 65 سنة.. واذكرهم بالتجنيد الإلزامي

الوزير خالد الجراح متحدثا أثناء الجلسة

ولم تنفذ الحكومة لوائح تنفيذية لها في الوقت المناسب مشيرا الى انه بعد ان يتم تحديد وحصر هذه القوانين سيكون هناك جلسة خاصة حتى يجيب الوزراء المختصون عن اسباب تاخر وضع اللائحة الداخلية لبعض القوانين.

وتضمن البند السابع عشرة تقارير حول طلبات التحقيق في استاد الشيخ جابر الدولي بالعارضية ومناقصة تصميم وتنفيذ جسر الشيخ جابر بالصبية وطلبات التنازل عن (الاستراحات) وماشاب اجراءات منح وتسوية القرض الروسي من اوجه قصور وسلبيات وطائرات النقل الاستراتيجي لوزارة الدفاع وعمليات تهريب وقود الديزل.

التميمي: الحكومة عاجزة والدليل أن الديوان الأميري يقوم بتنفيذ المشاريع بعد إن عجز الحال بوزراء الحكومة

كما تضمن البند تقارير عقد شركة نفط الكويت وشركة شل العالمية وتقريري لجنة التحقيق في تجاوزات هيئة اسواق المال وصفقة الطائرات الخمس التي عزمت الخطوط الجوية الكويتية على شرائها من شركة (جيت إيرويز) وتقرير فحص عقد محطة الزور الشمالية المرحلة الاولى.

وقال وزير المواصلات ووزير الدولة لشؤون البلدية عيسى الكندري في الجلسة انه بادر بتوجيه خطاب الى ديوان المحاسبة بشان رغبة الخطوط الجوية الكويتية بتحديث اسطولها التجاري وضرورة رقابة الديوان على اعمالها.

واضاف الوزير الكندري خلال مداخلته تعليقا على تقرير لجنة التحقيق في موضوع الطائرات الخمس التي عزمت الخطوط الجوية الكويتية على شرائها من شركة (جيت إيرويز) انه بارك هذه الخطوة مشيرا الى انه دعا (الكويتية) الى اتباع الاجراءات القانونية والفنية والمالية التي تحمي وتصون المال العام في هذا الشان.

واوضح انه في خطابه الموجه الى ديوان المحاسبة بشان صفقة الطائرات التي ترغب الخطوط الجوية الكويتية بشرائها «طلب من الديوان ترشيح من يراه مناسبا من الفنيين بالاشتراك في هذا الامر بصفة مراقب اثناء مراحل تعامل (الكويتية) مع الشركة الفرنسية المصنعة للطائرات» مبينا ان الديوان اوضح في رده ان القانون لايسمح بذلك اذ ان رقابته لاحقة وليست مسبقة.

وذكر الوزير الكندري انه اتصل برئيس الهيئة العامة لمكافحة الفساد المستشار عبد الرحمن النمش وطلب منه ترشيح احد عناصر الهيئة بصفة مراقب اثناء مفاوضات صفقة تحديث الاسطول لافتا الى ان رئيس الهيئة اعتذر عن ذلك كون «قانون الهيئة لايسمح بذلك».

من جهته قال وزير النفط ووزير الدولة لشؤون مجلس الامة الدكتور علي العمير ان موضوع عقد شركة نفط الكويت وشركة شل العالمية لدى لجان التحقيق البرلمانية في المجلس منذ (امة 2009) مشيرا الى انه من باب الشفافية تم احالة هذا الملف الى النيابة العامة من قبل الحكومة كما زودت لجنة حماية الاموال العامة البرلمانية بكتاب الاحالة للنيابة.

واوضح الوزير العمير خلال رده على موضوع تهريب الديزل للخارج ان مايهرب هو ما يؤخذ من السوق المحلي من خلال شرائه من محطات بيع التجزئة مؤكدا متابعة الحكومة موضوع تهريب الديزل واتخاذها الاجراءات اللازمة في احالة من تم القبض عليهم بتهمة تهريبه الى النيابة العامة.

وبين ان السعر المدعوم للديزل يصرف للمصانع والشركات والمؤسسات مضيفا ان الحكومة «تعرف كمية استهلاكهم والكميات التي يحتاجونها من الديزل».

وذكر ان منتج الديزل كان متاحا للجميع في السابق حيث رصدت صهاريج صغيرة تقوم بتعبئة خزاناتها من الديزل وتضع فوقه كميات قليلة من الزيت المحروق وتهربه الى الخارج مشيرا الى ان منتج الديزل يتم استثماره وتحقيق عوائد منه من خلال بيعه لدول معينة.

واكد جدية الحكومة في مكافحة تهريب الديزل للخارج ومتابعة التوصيات الواردة في تقرير اللجنة البرلمانية بشانه واخذها بكل التوصيات النيابية بعين الاعتبار.

وافاد بان الحكومة لن تتردد في اتخاذ اي اجراء بحق اي مسؤول قصر او حاول هدر المال العام اذا ما فصلت النيابة العامة في شانه مؤكدا ان الحكومة والمجلس شركاء في تحمل

الزلزلة : الأمير استطاع أن يصل بالكويت إلى بر الأمان وهذه ليست شهادتنا نحن فقط بل شهادة العالم أجمع

..والعمير

عاشور : فشلنا فشلاً إدارياً في إدارة مؤسسات الدولة .. والقائمون على إدارة مؤسسات البلد فشلوا فشلا ذريعا

خليل الصالح: وزير المواصلات قادر على إدارة «الكويتية» ولكن عليه أن يراجع التعيينات فهي ليست على القدر المطلوب

الوزراء والنواب لدى دخولهم القاعة

الحريص : الحكومة تتخبط بقراراتها المتضاربة .. ومازال بعض الوكلاء المتجاوزين مستمرين على رأس أعمالهم

هوشة الكندري والعازمي